

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملتقى الوطني الأول — حول:
الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية
يومي 24 و 25 أبريل 2018

العلاقة بين الفساد و التنمية
الفساد و التنمية الاقتصادية

أ.د برجم حنان

جامعة باجي مختار-الجزائر-عنابة

hanan_beredjem@yahoo.fr

ط.د بورناز حياة

جامعة باجي مختار-الجزائر-عنابة

bournazhayette@yahoo.com

الملخص:

هناك الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تؤرق المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في الدول المتخلفة . ومن هذه المشاكل الفساد الاقتصادي، والذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن اختلف حجمه وآثاره ، تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة . والمتبع لهذا الداء يقر بوجوده في كل زمان ومكان ، إلا أنه اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول النامية، مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره الاقتصادية وانعكاساته على التنمية الاقتصادية. وهذا ما ستركز عليه هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية

Abstract :

There are many economic problems which are disturbing planners and economic policy makers in underdeveloped countries. These problems include economic corruption, which suffer all developed and underdeveloped countries alike. Although its size and impact vary according to the different political economic and social structure of each country, and the follower of this disease recognizes its existence at all times and places, but expanded in recent years, especially in underdeveloped countries, which led researchers in different positions to discuss the causes and effects of economic and its implications on economic development and this will be the focus of this study.

Keywords: corruption, economic corruption, economic growth, economic development.

تمهيد:

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تشمل مختلف الدول إذ لا يوجد مجتمع خال من الفساد ولا توجد حكومة نظيفة تماما ولكن الاختلاف يكمن في مستوى وحجم ذلك الفساد. وللفساد أنواع عديدة منها الإداري والمالي والاقتصادي والأخلاقي وحتى القضائي، وله أيضا العديد من الآثار منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها، وهو غالبا ما ينتج بسبب استغلال المنصب أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصالح العامة ويحصل الفساد في القطاعين العام والخاص على السواء. وان كان انتشاره في مؤسسات القطاع العام بشكل اكبر بسبب غياب الرقابة والتدقيق والمتابعة المستمرة خاصة في الدول النامية التي تشهد تغيرات سياسية مستمرة وحالة من عدم الاستقرار. ليس هناك اختلاف على أن الفساد بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي تؤثر على الحالة الاقتصادية للدول، يعتبر عنصرا مهما في تدني وتراجع مستوى التنمية الاقتصادية وتدهور الحالة الاجتماعية.

اذ تم التطرق لهذه الدراسة من اجل تسليط الضوء على مدى تاثير الفساد على التنمية الاقتصادية و التنمية بصفة عامة خلصة في الدول النامية و ذلك من اجل عمل اطار مؤسسي يهدف التخفيف منه و محاولة بناء استراتيجيية فعالة لمكافحة الفساد وداعمة لاهداف التنمية.

لذا ارتأينا كدائرة اقتصادية دراسة ظاهرة الفساد وأثره على الاقتصاد من تخفيضات مستوى النمو لان اثر الفساد يتعدى الجوانب الاقتصادية .

وفي خضم هذه المعطيات يتم طرح الاشكالية التالية:

✓ ماهي العلاقة بين الفساد و التنمية ؟

ومنه يتم طرح التساؤولات الفرعية الاتية:

- ✓ في اطار تحديد علاقة الفساد بالتنمية هل يعد هذا الاخير احد المظاهر المصاحبة لعملية التنمية او انه نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي ؟
- ✓ كيف يؤثر الفساد على عملية التنمية في الدول النامية ؟
- ✓ ماهي علاقة الفساد بالتنمية الاقتصادية ؟

أولاً: المفاهيم المتعلقة بالفساد:

الفساد الاقتصادي: هو سوء استخدام واستغلال المنصب لغايات او هو تقصيد الوظائف او الموارد بغرض المنفعة الخاصة. ويعرفه Johnston بإساءة استخدام الأدوار " تقصيد الوظائف " العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة " (1) د. عبد الله الجابري, الفساد الاقتصادي - انواعه , اسبابه , آثاره , علاجه , من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي , ص 9 .

1. أشكال ومظاهر الفساد الاقتصادي:

نظرا لتزايد حالات الفساد المالي فان أشكاله ومظاهره تنوعت وتزايدت ، ولعل أهم هذه المظاهر والأشكال هي

- ✓ استغلال المنصب العام لزيادة الثروة: يلجأ الكثير من المسؤولين الذين يتمتعون بمناصب في أجهزة الدولة الى استغلالها من اجل تحقيق مكاسب مادية تمكنهم من زيادة أموالهم و ثروتهم الشخصية على حساب الاهتمام بتحقيق متطلبات مواطني بلادهم.
- ✓ التجاوز على المال العام: هم طبقة السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من اجل تحقيق مصالح الغير الذين تربطهم بهم علاقات او مصالح مادية مقابل حصول المسؤول على جزء من القروض كرشوة او عمولة.
- ✓ التهرب الضريبي: يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة الى محاولات الابتزاز من قبل رجال الأعمال في القطاع الخاص ، فهؤلاء يدفعون الرشاوي بغية حصولهم على تخفيض ضريبي او إعفاء ضريبي لفترة طويلة من خلال استثناءات او احتيالات على القوانين.
- ✓ غسيل الأموال: المقصود بمصطلح غسيل الأموال في المؤسسات المالية هو إدخال أو تحويل أو التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر رأ و غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة شرعية . وهي تستخدم كنوع من الفساد الذي يظهر في البلد.(2) روبرت كليتجارد , السيطرة على الفساد , ترجمة علي حسين حجاج , دار البشير للنشر والتوزيع , عمان , ص46 .

2. الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي :

يمكن اجمال أهم الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي:

- ✓ انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تجنمها الدولة من المكلفين مؤدياً الى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها و كذلك النفقات مما يؤدي الى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية .
- ✓ رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتيجة التهرب.
- ✓ اضطراب الحكومة الى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء الى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها.
- ✓ عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين, ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب
- ✓ الجانب الاخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الامانة واداء الواجب والذي يقدم أجيالاً " تتمن الاحتتيال والنصب والتلاعب على القوانين و اشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه.

✓ التأثير على المنافسه بين المشروعات : فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة انتاجها بالنسبة لتكلفة انتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كريح وايراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها.

✓ يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية او مايسمى بالاقتصاد الخفي , underground economy اذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة.(3) مقالة لغادة راضي بعنوان " الضرائب الدولية تشتكي .. والممولين يتهربون " , منشورة على الموقع التالي :

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa24-10-99/namaa.asp>

3. الآثار الاقتصادية للفساد في الدول النامية:

إن لانتشار ظاهرة الفساد آثار سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، وتبدو هذه الآثار في المدى المتوسط، ويمكن تسجيل ورصد الآثار التالية:

✓ يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاد اجتماعية، حيث يضعف من النمو الاقتصادي، مما يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا، كما يضعف من حوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيبا من عائد الاستثمار.

✓ يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع إلى الريح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك بدوره من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها.

✓ يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبذل السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها

✓ ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم التيقن في الاقتصاد.

✓ يضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلقل تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدول النامية.

✓ يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

✓ تنطوي الرشوة على ظلم، إذ أنها تفرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة.

✓ يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة.

✓ تتبدى أهم مخاطر الفساد في تغييرها للحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الريح السريع إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد.

✓ يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلبا على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

✓ يعتبر الفساد معوق أساسي للتنمية الاقتصادية نظرا لعرقلته للاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية.

- ✓ يؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف سيادة القانون، وسوء توزيع الثروة والدخل.
- ✓ يؤثر الفساد سلباً على الأسواق المالية من خلال ارتفاع تكلفة الاقتراض وانخفاض تقييم الأسهم فضلاً عن آثاره السلبية في انخفاض مستويات الاستثمار والنمو.
- ✓ يؤثر الفساد على البنى التحتية للبلد، من خلال سرقة بعض أموال الدولة المخصصة لإقامة مشاريع البنى التحتية كالطرق والجسور والكهرباء والمستشفيات والمدارس ... الخ (4) كمبرلي أن اليوث، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد حال إمام مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص 26

ثانياً: الفساد و التنمية الاقتصادية:

الفساد الاقتصادي: هو ذلك الفساد الذي يتعلق بالتنمية الاقتصادية تبعاً لنوعين من التبادل، هما:

- ✓ حق التبادل غير المشروط: يظهر ذلك من خلال التعاملات التطوعية في مجال الملكية التي ينتج عنها زيادة المنفعة وانخفاض التكلفة؛ مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية. مما يدفع الاقتصاد إلى اتجاه السوق الحرة، وهو مقيّد اقتصادياً؛ مما يؤدي إلى زيادة المنافسة ومرونة السوق؛ مما يؤدي لزيادة ثروة المجتمع ككل، هذا النوع مفيد للاقتصاد.
- ✓ حق التبادل المقيّد المشروط: يظهر ذلك في ظل السياسات الاشتراكية؛ إذ يؤثر سلباً على كفاءة الإنتاج لغياب عنصر المنافسة؛ مما يؤدي للتحريف واللافاعلية، وهو نوع جديد من الاستثمار الطفيلي الذي يقوم بنقل الثروة من أصحابها إلى أفراد آخرين بدلاً من توزيعها على أفراد المجتمع. التوزيع الغير عادل للثروات (تقلبات الاسواق ، ارتفاع الأسعار ، سوء الأوضاع المعيشية ، ضعف الأجور ، كل هذا يؤدي الى شعور الموظف بخيبة الأمل وخاصة في بلد يملك خيارات كثيرة تجعله معرضاً للفساد. (5) عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،

2011 ص 12

1. الأسباب الاقتصادية للفساد :

تلعب العوامل الاقتصادية السائدة في بعض المجتمعات دوراً مؤثراً في انتشار قيم الفساد وتغلغلها في أحشاء المجتمع، وتزداد فاعلية هذه العوامل بصفة خاصة في الدول التي تتبنى سياسة إنمائية رأسمالية محوراً التركيز على اعتبارات النمو الاقتصادي الحر، دون الاهتمام بتحقيق المساواة في تكافؤ الفرص والعدالة في التوزيع الثروة والدخل ، ويترب على ذلك ظهور شرائح اجتماعية جديدة تمتلك الثروة دون أن يكون لها نفوذ إداري ، عندئذ تلجأ تلك الشرائح إلى شراء الذمم واستمالة أصحاب النفوذ الإداري باستخدام أساليب فاسدة، كالرشوة والعمولات والإغراءات المختلفة التي تقدم للمسؤولين ، بهدف الحصول على منافع ومصالح خاصة ، لا سيما أن الكثير من الموظفين الحكوميين خصوصاً في الدول النامية يعانون من نقص كبير في الرواتب والامتيازات ، ما يعني عدم قدرتهم على الوفاء بمتطلبات المعيشة الكريمة ، ومن هنا يجد الموظفين أنفسهم مضطرين لتقبل الهدايا والرشاوى والإكراميات من طرف تلك الفئة الفاسدة لیسدوا النقص المادي الناتج عن ضعف رواتبهم " إن انخفاض مستويات الأجور في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص يؤدي إلى تقاضي الموظف الرشوة لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص فتدني رواتب وأجور الموظفين الحكوميين وارتفاع مستوى المعيشة يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض الموظفين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو باستخدام أساليب الكسب غير المشروع كالرشوة والاختلاس.

يتأثر النمو الاقتصادي بعلاقات الفساد من خلال تأثير هذا الأخير على مناخ الإستثمار وتكلفة المشاريع ونقل التقنية و تطويرها والسؤال الذي يطرح نفسه هل يعد الفساد أحد المظاهر المصاحبة لعملية التنمية؟ أو أنه يعد نتيجة لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الاقتصادي والإجتماعي؟

و اذا بدأنا بالشق الثاني من السؤال نجد أن معظم البلدان النامية تعيش واقعا يعكس الكثير من مظاهر التخلف الإقتصادي و الإجتماعي، وهذا الواقع يفرز كثير من مشاكل تتعلق بالتوظيف وضعف البنيات الأساسية والأجهزة الإدارية. كل هذه العوامل تعد أرضا خصبة لظهور وانتشار بل واستمرار حالات التسيب والفساد، والذي يمكن تبريره لما يعانيه المجتمع من مظاهر التخلف الإقتصادي و الإجتماعي، وهنا يمكن إعتبار الفساد أحد معايير التخلف ويتناسب معه تناسب طرديا .

أما الشق الأول من السؤال فينطلق من أن الدول وهي تسعى إلى معالجة عوامل التخلف و إزالة مسبباته والتصدي للظروف التي تساعد على استمراره ، وتعمل على تحقيق التقدم والرقى والأخذ بأسباب التنمية والتطور ،ومن أجل ذلك تجد نفسها أمام معضلة تناقض ناتج عن عدم الاستعداد لمواكبة التطور الحضاري السريع مما يوجد نوعا من التصادم وعدم التجانس واختلال التوازن في المواقف والسلوكيات التي تفرضها ظروف التنمية . وهذا ما يؤدي إلى ظهور تغيرات في السلوك الإنساني تجعله ينسلخ من بيئته والخضوع لإغراءات المال والكسب غير المشروع .(6) ، بوريسبيجو فيتش،"أراء في الفساد ...الأسباب والنتائج "مجلة الإصلاح الاقتصادي،العدد 13. 2005. ، ص 26

الملحق

مؤشرات قياس الفساد

(BI) مؤشر يمثل الرقم القياسي للاعمال التجارية الدولية المبني على اساس الرقم القياسي لعمليات المسح التي جرت لخبراء استشاريين في الاعمال التجارية الدولية (عادة خبير استشاري واحد لكل بلد) خلال 1980-83 ، وعلى هذا الاساس تم ترتيب البلدان من 1- 10 استنادا الى الدرجة التي تنطوي على الفساد والمعاملات التجارية أو المعاملات مشكوكة السداد .

(GCR) مؤشر يمثل الرقم القياسي لتقرير القدرة التنافسية العالمية ، مبني على اساس مسح عام 1996 رعاه المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ، وكذلك على اساس مسح ائتلاف كبير من الشركات في أوروبا ، وقد صمم هذا المسح معهد هارفارد للتنمية الدولية (HIID) ، وطلب من خلاله رد الشركات ازاء جوانب مختلفة من المنافسة في البلدان المضيفة للاستثمار فيها. اجابت 2381 شركة في 58 بلدا على سؤال حول الفساد ، وطلب من المجيب على السؤال وضع تقدير للفساد يتحدد حجمه بين مستوى 1 الى 7 وفقا لمدى مخالفة القواعد ، والمدفوعات الإضافية المرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير والاعمال التجارية ، وتراخيص الاعمال والرقابة على الصرف والضرائب المقررة ، وحمايه الشرطة او طلبات الحصول على القروض. ومؤشر الفساد لبلد معين وفقا لذلك هو متوسط جميع المستجيبين للتقديرات لذلك البلد.

(TI) مؤشر يمثل الرقم القياسي للشفافية الدولية الذي تصدره سنويا منظمة الشفافية العالمية منذ عام 1995 ، ويحسب المؤشر على اساس المتوسط المرجح لزهة عشرة مسوح مختلفة من التغطية. ويتم ترتيب البلدان من 1 وهي البلدان ذات الحجم الكبير من الفساد الى 10 للبلدان الخالية من الفساد او ذات الحجم الضئيل من الفساد فيها.

المصدر :

Vito Tanzi , Hamid R. Davoodi Corruption, Public Investment, and Growth , IMF Working Paper No. 97/139

2. آثارو تأثير الفساد في النمو الإقتصادي

يقر اقتصاديو التنمية بان السياسات والمؤسسات الحكومية تؤثر على النمو , وحجتهم في ذلك ان مستويات مرتفعة من الاجراءات لحماية المنتجات المحلية غالبا" ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون .

اذ تبين الدراسات ان الكثير من الاقتصاديات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه , فالالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الارباح, إذ ان فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي اضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع . ومن المحتمل ان يعمل الفساد الواسع

الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخل وخلق التفاوت في توزيع الاصول وسوء الانفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الاغنياء والفقراء . ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمناً " بأن الفساد لم يصل الى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وان تأثيره لا يزال ضعيفاً" .

تباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الإقتصادي، فبعض الإقتصاديّين يعتقدون أن للفساد تأثيراً سلبياً في النمو الإقتصادي بسبب دوره في خفض معدلات الإستثمار. فالفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الضرائب يتحملها رجال الأعمال. كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، ذلك أن الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الإستثمار التي يتخذونها. ويؤدي فضلاً عن ذلك إلى خفض تدفقات رأس المال الأجنبي لاسيما الإستثمار الأجنبي المباشر.

في المقابل هناك آراء أخرى تعتقد أن للفساد تأثيراً موجباً في النمو الإقتصادي ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات. وهم يرون بأن الرشوة تعد كالزيت الذي يسهل عمل المحرك، فالرشوة التي تدفع إلى الموظفين الحكوميين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم في إقامة مشاريعهم تعد مفيدة، لأنها تفضي إلى تقليل تكاليف الإنتظار التي يتحملها رجال الأعمال، والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفي في الحصول على تلك الموافقات.

تظهر آثار الفساد الاقتصادي بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد ، حيث توجد علاقة عكسية بين انتشار سلوك الفساد وقدرة الاقتصاد على التنافس الخارجي ، وسوف نركز على اثر الفساد في المتغيرات الاقتصادية الاتية-

1.2. اثره في تعزيز التضخم:

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة من اهم المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتضخم الذي تزايدت نسبه بشكل كبير بعد عام 2003 وتعزيز حالات الفساد الاقتصادي والمالي في أجهزة الدولة ، وتأسيس لذلك تزايدت موجات التضخم اذ ان الارتفاع التدريجي في الأسعار بدأ مع حدوث أزمة المنتجات النفطية ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الأزمة لتنتقل وتمس حياة المواطن مع اشتداد أزمة الطاقة الكهربائية وازدياد الطلب على البنزين لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وقد ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الأجور بين أفراد المجتمع .

2.2. اثر الفساد في تعزيز المديونية الخارجية: مثال عن ذلك دولة العراق :

تحمل الاقتصاد العراقي اعباء كبيرة تمثلت بحجم المديونية الكبيرة لصالح الدول الأجنبية والعربية التي أثقلت كاهله وأصبحت من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية في العراق، فبعد ان كان يحتل المرتبة الرابعة من حيث الفوائض المالية على الصعيد العربي أصبح الآن وبفعل الفساد المالي يحتل مراتب متقدمة في حجم المديونية المترتبة عليه لصالح العالم الخارجي. وعلى الرغم من إطفاء الكثير من الديون مثل ديون دولة الكويت و نادي باريس الا ان هذه الديون قد أثقلت الميزانية العامة للدولة وكبلت العراق الكثير من الانخفاض في حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع الإنتاجية.(7) عامر الكبيسي، الفساد والعملة تزامن لا توأمة، مكتب الجامعي الحديث، 2005 ، ص 113

3.2. الآثار الاقتصادية الكلية للفساد:

للفساد آثار اقتصادية كثيرة ، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي ، وهذا ما يمكن بيانه على النحو التالي :

1.3.2. أثر الفساد على النمو الاقتصادي :

طبقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية فإن الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح " الاستئثار بالفائض الاقتصادي " مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية وهذا ما أثبتته الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار Ades and Die Tella 1996 يكون له أثراً سلبية على النمو الاقتصادي .

وهناك من يرى عكس ذلك فالفساد في نظرهم يحسن الرفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلف. وفي بعض التحليلات (على خلاف النظرية التقليدية) هناك رأي يقرر أن الفساد يمكن فعلاً أن يدفع النمو الاقتصادي " أو على الأقل لا يعيقه من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ربح مرتفع من خلال المعاملة الضريبية . ومن الشواهد على ذلك تجربة جنوب شرق آسيا والتي أثبتت أن كثافة الفساد لا يعني بالضرورة وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى فإن الدليل المقارن حديثاً المبني على الدراسات المقطعية يشير إلى علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما يكون له أثراً سلبية على النمو الاقتصادي .

2.3.2. أثر الفساد على الإنفاق الحكومي :

يترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثار على تخصيص النفقات العامة ، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه . وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما ، سوء تخصيص موارد هذا المجتمع العامة ، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع . ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهيرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخى وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة.

3.3.2. أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:

تقوم الدول عادة بتحديد سعر عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفسادية في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها إنقسام هذا السوق إلى سوقين : سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب . وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي ، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة ، أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع.

4.3.2. أثر الفساد على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار:

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إباحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقاً في الأسواق المالية، سواء تعلق هذه المعلومات بالميزانية الختامية ، أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة ومدى جدارتها الائتمانية ونحو ذلك.

ولكن يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية بل ومضللة في أغلب الأحيان، وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءً ضريبياً منخفضاً بغرض المعاملة الضريبية، وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات. مما ينجم عنه في النهاية تضليل للمستثمر في هذه الأوراق المالية.

أما بالنسبة لصناديق الاستثمار فهي تستند على مبدأ أن الجمهور غير المصرفي، وخصوصاً معظم أفراد القطاع العائلي ليس لديهم المعرفة الفنية الكافية لتقييم جودة الأوراق المالية لكي يمكن المقارنة بينها، وبالتالي اختيار أفضل توليفة من هذه الأوراق التي تعطي عائداً أعلى في ظل مستوى معين من المخاطر. ولكن ما يحدث عملاً، وفي أغلب الأحيان حدوث اتفاق بين القائمين على الصندوق ومديري شركات معينة للترويج لأوراقها، فيرتفع سعر أوراق هذه الشركات المروج لها في السوق المالي، مما يدفع الجمهور إلى شراء أسهم هذه الشركات بسعر مرتفع.

وعليه يمكن أن تقرر أن للفساد آثار اقتصادية سيئة على المجتمع. وهذه الآثار تتمثل في إعاقه للنمو الاقتصادي هذه إلى جانب أثره السيئ على القطاع الضريبي بالحد من موارد الدولة، مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفساد يخل بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة. (8) د.محمد عبد صالح حسين، عماد صلاح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بغداد، 2008 ص 105

3. تشخيص ظاهرة الفساد على التنمية الاقتصادية:

من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنجاح هي :

الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى فعالية الحكومة وتمتعها بالكفاءة والخبرة الإدارية اللازمة، وتكمن هذه الشروط في أنها تحصن المجتمع من آفة الفساد وما يقترن به من مظاهر الفوضى والتسيب واللامبالاة، وانعدام الحس بالمسؤولية، فإذا كانت القواعد المنظمة للحياة العامة قواعد موضوعية وعلنية، وإذا كانت القرارات الحكومية رشيدة من حيث خياراتها ومرتكزاتها ومبرراتها ودوافعها، وإذا كان المسئولين كل في مجال عمله على مستوى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يخضعون للرقابة السابقة واللاحقة، فإن عجلة التنمية ستندفع إلى الأمام وستنكمش حالات الفساد وهدر الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال التجارب العديدة التي مرت بها البلدان النامية في عملية التنمية سواء خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي التي عرفت تجارب عديدة رأسمالية واشتراكية، أو خلال مرحلة الثمانينيات والتسعينيات التي شهدت موجة إصلاحات اقتصادية وسياسية كثيرة، فقد سجلت كثيراً من قضايا الفساد سواء الفساد الكبير على مستوى القمة أو الفساد الصغير على مستوى القاعدة، ومن أمثلة الفساد والاختلاس في الدول النامية أنه في مصر سنة 1992 تم الكشف من قبل إدارة مكافحة التهريب عند قيام ثلاثة عاملين في مصلحة الضرائب باختلاس قيمة الغرامة المالية التي دفعتها إحدى الفنانات مقابل تأخيرها في سداد الضريبة والمقدرة بحوالي 9 آلاف دولار ولم يسجلوا في السجلات سوى 5 جنيهات. كما قامت الحكومة الجزائرية بحملة واسعة ضد المختلسين وتم القبض على 57 مسؤولاً بمؤسسات عامة بتهمة الرشوة وتبديد المال العام وهذا خلال سنة 1998.

كما عرفت البلدان المتقدمة عدة قضايا فساد ففي اليابان من أشهر فضائح الفساد فضيحة رئيس الوزراء السابق " هوسوكاوا " الذي استطاع تحقيق أرباح بلغت قيمتها 200 مليون ين ياباني عن طريق بيع 199 سهماً من إجمالي 300 سهم من شركة Cemion And Telephone Group سنة 1971.

وفي باكستان قضت المحكمة في 04/1999 بسجن / رئيسة الوزراء الباكستانية الراحلة (بنزيروبوتو) وزوجها " علي زرداري " بالسجن خمس سنوات وغرامة مالية قيمتها 6.8 مليون دولار بعد اتهامهما بالفساد.(9) علاء حاكم محسن ، مجموعة محاضرات حول الفساد أقيمت في مركز التدريب المالي والمحاسبي، وزارة المالية ، 2011

1.3. حجم الفساد في الجزائر

إنّ تقدير حجم الفساد بشكل دقي أمر في اية الصعوبة، و غالبا ما تكون الإحصاءات الخاصة بالفساد، موضوع شك في ظل غياب الإحصاءات الدقيقة، ولهذا غالبا ما يتم الاستناد إلى دراسات المنظمات الدولية في هذا المجال.

يلاحظ أنّ الجزائر احتلت المرتبة ال 88 عالميا في سلم الفساد، بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010 ، وحصلت الجزائر على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 3.6 من أصل 10 في المؤشر، ما يعني أن منظمة "الشفافية الدولية" لم تسجل تطورا إيجابيا خلال الفترة الماضية- عدم وجود مؤشرات عن إرادة حكومية لمحاربة الفساد باعتبارها لم تبتعد كثيرا عن مؤشر "فاسد جدا"، بحكم أن تصنيف "0" يعني فاسد جدا وتصنيف "08" يعني "نظيف جدا"، وتصنيف الجزائر كان في حدود 3,6 فقط، وهي نقطة ضعيفة جدا بالنسبة للمنظمة التي " تعتبر أن حصول أي دولة على نقاط في حدود ثلاثة نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة وانعدام إرادة سياسية لمحاربهه، كما يلاحظ أيضا استمرار الجزائر في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، حيث لم تستطع أن تقفز فوق حاجز ال 3 نقاط من عشرة، ما يعني في منظور هذه الهيئة أن السلطات العمومية لم تبذل مجهودات في هذا المجال من أجل محاصرة بؤرة الفساد المستشرية في البلاد (10).د.وصاف سعدي" مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراء "الفساد الاقتصادي في البلدان النامية" دراسة حالة حجم الفساد في الجزائر، جامعة ورقلة سنة 2005 ص 303.

4. انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية:

على المستوى الداخلي ازداد الإهتمام بقضايا الفساد من خلال التشريعات والقوانين، واهتمام وسائل الإعلام بهذه القضايا مما أثار اهتمام المواطنين والرأي العام . وتشير معظم الدراسات المتخصصة الى أن الفساد يميل للازدياد في عهود النمو السريع والتحديث، بسبب القيم المتغيرة ومصادر الدخل والقوة الجديدة والتوسع الحكومي، كما حصل في البلدان الآسيوية التي شهدت تطور اقتصاديا مدهشا مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة وماليزيا، كذلك ينشأ الفساد في مرحلة التحول الى اقتصاد السوق، كما حصل في الإتحاد السوفياتي سابقا وبقية البلدان الاشتراكية عندما بدأت بخصوصية القطاع العام التي تزامنت مع إنتشار الفساد السياسي والإداري المنظم وتفشيهِ ليصل الى حد أصبحت عصابات المافيا مسيطرة على مصير البلاد تقريبا، دون أن يعني ذلك أن النظام الاشتراكي لم يعرف الفساد، إذ يكفي للدلالة على ذلك إنتشار السوق السوداء والثروات الهائلة للقائمين على تسيير الشأن العام من كبار المسؤولين الى أدنى المستويات . إن التنمية كما بينا أنفا لها أبعادا متعددة منها: ما هو إقتصادي وآخر إجتماعي وسياسي ،فمفهوم التنمية لم يقتصر على زيادة معدلات النمو ورفع وتيرة الناتج المحلي وتطوير وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين فحسب، بل هي كذلك تغيير جذري في البنية الإجتماعية تؤدي بالمجتمع إلى حالة أفضل إقتصاديا واجتماعيا بالمعايير المتعارف عليها دوليا، كزيادة فعالية الدولة من خلال مؤسساتها في توجيه النشاط البشري وتوفير المناخ الديمقراطي و إتاحة الحريات العامة للمواطنين للمشاركة في توجيه السياسة العامة للبلاد، ولكن يبقى الخطر الذي يهدد التنمية متمثلا في الفساد بمختلف أشكاله.(11) كوفمان ، دانيال وآخرون. الفساد والتنمية . التمويل والتنمية ، مارس 1998م / ص 7.

ثالثا: دراسات سابقة عن تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية:

إن جهوداً كثيرة قد بذلت لتقصي تأثير الفساد على النمو الإقتصادي من خلال الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا المجال.

✓ وجد لايت و ويدمان (Leite and Weidmann 24 ,1999) وكذلك بويسون (16, 1998, poirson) تأثيراً موجباً للفساد في النمو الإقتصادي

✓ في حين إن كلاً من كناك وكيفير (1995) و دافودي وتانزي (2001) وجدوا أدلة قوية على التأثير السلبي للفساد على النمو الإقتصادي .

✓ بينما لم يجد برونتي وآخرون (Brunetti et al.1998) في بحثهما تأثيراً معنوياً للفساد على النمو الإقتصادي.

✓ استخدم موو (2001) بيانات المقطع العرضي لخمس وأربعين دولة فوجد أن للفساد تأثيراً سلبياً ومعنوياً في النمو الإقتصادي، وقد تضمن نموذج القياسي كلاً من مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو السكان، والحقوق السياسية كمتغيرات تفسيرية لسلوك النمو الإقتصادي. لكن عندما أضف متغيرات تفسيرية أخرى إلى النموذج هي نسبة الإستثمار، ومستوى الاستقرار السياسي، وتكوين رأس المال البشري، أصبح تأثير الفساد غير معنوي. وقد عز ذلك إلى التداخل الخطي مع تلك المتغيرات. وقد استنتج أن هناك قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد في النمو الإقتصادي. فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي، في حين أن أكثر من 20 % يأتي من خلال تأثيره في نسبة الإستثمار، وإن 15 % يأتي من خلال تأثيره السالب على تكوين رأس المال البشري، والمتبقي هو التأثير المباشر.(12)

Kony, T.Y : 1996, "Corruption and its Istitutional Foundations: The Experience of South Korea: IDS Bulletin, Vol. 26, No. 2, PP. 48-55

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة اعدھا شانغ جينوي *Shang-Jin Wei في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية"، استخدم فيها امثلة من البلدان الاسيوية لتوضيح تلك الاثار إستعرضها بما يلي:

1. الآثار على الإستثمار المحلي :

هناك بعض الأدلة الاحصائية المستندة الى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان , تفيد بأنه في حالة اجراء انحدار لنسبة اجمالي الإستثمار / الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980 - 1985 على ثابت ومؤشر الفساد , فان النقطة المقدرة للميل هي 0.012 . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نختار عينة حسابية عن الفلبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفياً" وفق الجدول أدناه الذي يبين ادنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية , Business International Index (BI) ودرجة الفساد للفلبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة . فاذا استطاعت الفلبين ان تخفض مستوى الفساد الى مستوى سنغافورة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها , فان الفلبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الإستثمار / الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية , أي : $((0.012 (1 - 6.50)) = 0.066$. وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الإستثمارات.

2. الآثار على الإستثمار الاجنبي المباشر:

في دراسة مجموعة من بيانات الإستثمار الاجنبي المباشر لأربعة عشر بلداً" مصدراً" الى (41) بلداً" مضيافاً" قام بها وي-Shang Jin Wet في التسعينات , وجد أدلة واضحة على ان الفساد في البلدان المضيفة يثبط الإستثمارات الاجنبية . فاذا ارادت الهند

مثلا" تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة الى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة , فان أثر ذلك على جذب الاستثمارات الاجنبية سيكون مساويا" لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22% . ان الكثير من البلدان الآسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لأغراء الشركات المتعدية الجنسية , فالصين مثلا" وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمدة عامين اضافة الى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة , واذا كان هذا الاجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية , فهذا يشير الى ارتفاع درجة الفساد في الصين . ان البلدان الآسيوية تستطيع ان تجذب الاستثمار الاجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها

3. الأثار على النمو الاقتصادي :

اذا كان الفساد يخفض الاستثمار المحلي ويقلل الاستثمار الاجنبي فمن الطبيعي ان يكون الفساد مخفضا" للنمو الاقتصادي . ولتوضيح ذلك الاثر نأخذ مثلا" بنغلاديش , فلو تمكنت بنغلاديش من تخفيض الفساد لديها من (7) الى مستوى الفساد في سنغافورة, فان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع الى 1.8% عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة 1960-1985 ب 4% سنويا"). أي ان دخل الفرد كان يمكن ان يرتفع الى اكثر من 50%.

4. الأثار على حجم وتكوين الانفاق وتكوين الانفاق الحكومي :

اجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا الى النتائج التالية :

- يؤدي الفساد الى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الانفاق العام طيبة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الانفاق على معدات جديدة.
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل , لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الاخرى , هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح.
- يقلل الفساد من انتاجية الاستثمارات العامة والبنية التحتية للبلد.
- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية (13) كيتجارد, روبرت. السيطرة على الفساد, ترجمة د. علي حسين حجاج. مراجعة فاروق جراز. الطبعة (بدون), دار البشير, عمان, الأردن, ص19

الخاتمة:

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في اساليبها. تعددت اساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت اشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية.

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد الا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع . وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة . فالآثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها . فالمبالغ المهجرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي الى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها الى خلق دخول متراكمة تصل الى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف , وتؤدي الى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي , وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخل والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي , حيث ان معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا" لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا" تصاعديا" اذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لإستغلال الموارد المادية استغلالا" من شأنه ان يزيد تلك التدفقات , إلا ان مبالغ التهرب الضريبي (مثلا") بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها في متن هذا البحث , بل يمكن القول ان تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي

و منه لايمكن ان ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة , فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات او القوى الدافعة للفساد الاقتصادي،فلفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالابعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة.

ومنه يتم تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة في بعض الدراسات السابقة:

- ✓ يمثل الفساد ظاهرة خطيرة على البلد بشكل عام وخاصة على الجانب الاقتصادي منه لذا لا بد من العمل على اصدار قوانين جديدة تتعلق بالضرائب والرسوم وجبايتها تماشيا مع التطور العالمي.
- ✓ اهتمام الجهات العليا بتحسين الأوضاع المعيشية عن طريق إعادة النظر بالرواتب والأجور ومراعاة غلاء المعيشة اضافة الى التوزيع العادل للدخل والثروات.
- ✓ تفعيل دور الرقابة الذاتية والرقابة المركزية.
- ✓ التوعية الدينية لطبقات المجتمع بضرورة القضاء على الفساد عن طريق التعاون بين اجهزة الدولة والمراجع الدينية.

- ✓ كشف الموظفين المسيئين والفاستدين سواء كانوا افراد او جماعات ومعاقبتهم بأشد العقوبات.
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية في معظم دوائر الدولة.
- ✓ الدعوة (وخصوصاً في الدول النامية) إلى توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية ، التي من شأنها الحد من انتشار الفساد.
- ✓ تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية
- ✓ الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات.
- ✓ تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية .(14) د. عبد الله بن حاسن الجابدي"الفساد الاقتصادي" جامعة ام القرى طبعة تمهيدية 2010 ص 195
- ✓ حماية اموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول المتلقية لتلك الاموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد عن تلك الاموال.
- ✓ كسب الشركات المتعدية الجنسية الى صفوف الجهود الاصلاحية من خلال التركيز على تقليص رغباتها في دفع الرشاوي.
- ✓ ان جميع ماورد اعلاه من اصلاحات لا يتجدي نفعاً ان لم يتم تحويلها الى خطط تفصيلية لمساعدة حكومات الدول في معالجة الفساد وحسب ظروف كل بلد ودرجة تأثره بالمشكلة , وعلى اساس ذلك تقدم المنظمات الدولية مساعداتها الفنية والمالية في هذا المجال.(15) د.وصاف سعيدي" مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراء "الفساد الاقتصادي في البلدان النامية" دراسة حالة حجم الفساد في الجزائر،جامعة ورقلة سنة 2005ص. 335.

المراجع:

- (1) بوريسبيجو فيتش، "أراء في الفساد... الأسباب والنتائج"، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 13، 2005، ص 26
- (2) روبرت كيتجارد، السيطرة على الفساد، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص 46.
- (3) عامر الكبيسي، الفساد والعمولة تزامن لا توأمة، لمكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 11
- (4) د.عبد الله بن حاسن الجابدي "الفساد الاقتصادي" جامعة ام القرى طبعة تمهيدية 2010 ص 195
- (5) عبد الله الجابري، الفساد الاقتصادي - انواعه، اسبابه، آثاره، علاجه، من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي، ص 9.
- (6) عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر:، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011 ص 12
- (7) علاء حاكم محسن، مجموعة محاضرات حول الفساد أقيمت في مركز التدريب المالي والمحاسبي، وزارة المالية، 2011
- (8) مقالة لغادة راضي بعنوان " الضرائب الدولية تشتكي .. والممولين يتهربون"، منشورة على الموقع التالي:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa24-10-99/namaa.asp>

- (9) د. محمد عبد صالح حسين، عماد صلاح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بغداد، 2008 ص 105
- (10) كمربلي أن اليوث، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد حال إمام مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص 26
- (11) كوفمان، دانيال وآخرون. الفساد والتنمية. التمويل والتنمية، مارس 1998م / ص 7.
- (12) كيتجارد، روبرت. السيطرة على الفساد، ترجمة د. علي حسين حجاج. مراجعة فاروق جراز. الطبعة (بدون)، دار البشير، عمان، الأردن، ص 19
- (13) د.وصاف سعدي " مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراء "الفساد الاقتصادي في البلدان النامية" دراسة حالة حجم الفساد في الجزائر، جامعة ورقلة سنة 2005 ص 303.

14) Kony, T.Y : 1996, "Corruption and its Istitutional Foundations: The Experience of South Korea: IDS Bulletin, Vol. 26, No. 2, PP. 48-55

الفهرس:

الملخص

تمهيد

أولاً: المفاهيم المتعلقة بالفساد:

1. أشكال ومظاهر الفساد الاقتصادي :
2. الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي:
3. الآثار الاقتصادية للفساد في الدول النامية:

ثانياً: الفساد و التنمية الاقتصادية :

1. الأسباب الاقتصادية للفساد:
2. آثارو تأثير الفساد في النمو الإقتصادي
1.2. اثره في تعزيز التضخم:
- 2.2. اثر الفساد في تعزيز المديونية الخارجية: مثال عن ذلك دولة العراق:
- 3.2. الآثار الاقتصادية الكلية للفساد :
- 1.3.2. أثر الفساد على النمو الاقتصادي :
- 2.3.2. أثر الفساد على الإنفاق الحكومي :
- 3.3.2. أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي :
- 4.3.2. أثر الفساد على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار :
3. تشخيص ظاهرة الفساد على التنمية الاقتصادية:

1.3. حجم الفساد في الجزائر

4. انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية:

ثالثاً: دراسات سابقة عن تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية :

1. الآثار على الاستثمار المحلي :
2. الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر :
3. الآثار على النمو الاقتصادي :
4. الآثار على حجم وتكوين الإنفاق وتكوين الإنفاق الحكومي :

الخاتمة:

المراجع: